

٢٠٠ ألف ليرة فقط إيرادات المؤسسة من نقل الركاب!! الخطوط الحديدية تصنع ٥٠ ألف زوج من لوحات السيارات العام الحالي

محمود الصالح

كشف تقرير مؤسسة الخط الحديدية الحجازي عن تصنيع ٥٠٧٦٨ زوجاً من لوحات السيارات خلال العام الحالي وحتى نهاية تشرين الأول الماضي بقيمة تجاوزت ٣٠٤ ملايين ليرة، في تجاوز للحظة المقررة لتصنيع اللوحات بنسبة وصلت إلى ١٤٨٪ ما هو مخطط لتصنيعه لنفس الفترة.

في الوقت ذاته حققت المؤسسة إيرادات من نقل الركاب البالغ عددهم ١٥٦٨ راكباً مبلغ ١٩٩ ألف ليرة، وكانت جميع بنود موازنة المؤسسة قد شهدت تخفيضاً من الحكومة باستثناء إيرادات المباني التي تعود ملكيتها للمؤسسة فقط ووردت في الخطة ٥٠٠ مليون ليرة وبعد إقرار الخطة تمت إضافة زيادة عليها لتصل إلى ٦٥١ مليون ليرة نفذ منها حتى نهاية الشهر الماضي ٥٨٤ مليون ليرة، وهذا يعتبر مؤشراً جيداً نظراً لقدرة المؤسسة على استثمار عقاراتها، وخصوصاً خلال هذه الفترة الصعبة، كما أن أغلب عقارات المؤسسة تقع في مناطق غير مرغوب فيها للاستثمار نظراً لعدم النشاط الاقتصادي فيها في ريف دمشق ودرعا.

كما بلغت إيرادات المؤسسة ٩٠٧ ملايين ليرة، وأنفقت ٤٣٣ مليون ليرة وحققت أرباحاً في فائض الموازنة قدرت بمبلغ ٤٧٥ مليون ليرة.

هذا وتم إنفاق ٩٥٠ ألفاً على تطوير معمل السيارات و٣٢٢ مليوناً على صيانة وتجديد خط الهامة سرغايا الحدود اللبنانية و٨٨ مليون ليرة لتأهيل خط الدير على درعا الحدود الأردنية، فيما لم يشهد نفق الحجاز جسر الشيرتون أي أعمال وكذلك الحال مشروع نفق الحجاز القديم، ولا يوجد أي جديد فيما يتعلق بقطار الضواحي، علماً أن هناك عروضاً مهمة تلقفتها المؤسسة عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية لمشاريع إستراتيجية ومهمة منها قطار الضواحي، وربط لبنان بسورية ومشروع يتألف من مجموعة من المحاور، وكل هذه المشاريع تشكل نواة طموحة في السنوات القادمة لتطوير عمل الخط الحديدية الحجازي.



لا تعديل على أسعار المنشآت السياحية

البلخي لـ«الوطن»: زيادة الرواتب لم تؤد إلى زيادة التكاليف التشغيلية للمنشآت.. والتلاعب في الأسعار أمر مرفوض

رئيس جمعية اللحامين:

لا دخل لزيادة الرواتب بارتفاع أسعار الحوم في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

تقى رئيس جمعية اللحامين (القصابين) في السويداء مفيد القاضي ما يتم تداوله حول رفع أسعار اللحوم الحمراء في أسواق السويداء مواكبة لزيادة الرواتب، مؤكداً أن ذلك غير صحيح.

وبين أن جمعية اللحامين ومنذ أكثر من ثلاثة أشهر قامت بتقديم طلب إلى اتحاد الحرفيين في السويداء تطالب به بالموافقة على أن يصبح الكيلو لحم الغنم ٧٥٠٠ ليرة وكيلو لحم العجل ٦ آلاف ليرة، موضحاً أن هذه المطالبة جاءت بهدف توحيد الأسعار وضبط إيقاعها المتزايد لدى جمع اللحامين من جهة ولكي يتم التوافق مع قيمة تكلفتها وخاصة أن معظم الذبائح يتم شراؤها من خارج المحافظة سواء من الأغنام أم الأبقار التي تكلف القصابين مبالغ إضافية بسبب نقلها إلى المحافظة لأن الذبائح في المحافظة لا تكفي حاجة السوق وإذا تم حصر احتياجات السوق من ذبائح السويداء فقط فسيصل الكيلو الواحد إلى ١٥ ألف ليرة وهذه الأسعار تم الاتفاق عليها بين جمع اللحامين في المحافظة وتم إعلام اتحاد الحرفيين والتموين بذلك، علماً أن الأسعار في دمشق تتفوق على أسعار اللحوم في السويداء بفارق كبير رغم أن دمشق المصدر الأساسي الذي تصدر منه تسعيرة التموين.

وأكد القاضي أن ربط زيادة الأسعار بزيادة الرواتب غير منطقي وغير محق لأن أسعار اللحوم ارتفعت منذ أكثر من شهرين بسبب وجود التهرب للأغنام والأبقار عبر المنافذ الحدودية النظامية وغير النظامية إلى الأردن والعراق وتركيا وبالتالي فإن كثرة الطلب وقلة العرض ستؤديان بالضرورة إلى رفع أسعارها حجة في مناطق وجودها.

لافتاً إلى أن أسعارها ارتفعت كذلك بسبب عودة كثير من المهجرين إلى المحافظات إلى بيوتهم والإقبال على إعادة تربية الأغنام والأبقار في منازلهم حتى وصل سعر بعض رؤوس الأغنام إلى ١٢٠ ألفاً وأكثر والعجول إلى مليون و٢٠٠ ألف وبعض الأبقار وصل سعرها إلى مليون ونصف المليون مؤكداً أنه يجب وضع التسعيرة بحسب توافر مصادر اللحوم الحية من مواش على ساحة القطر وضبط عمليات تهريبها إلى لها خارج القطر.

وأكد القاضي أنه يمكن للدولة في صدد تأمين اللحوم الحمراء في الأسواق استيراد اللحوم المجمدة (لحم الجاموس) من الهند أو بلدان أخرى لتلبية حاجة الأسواق إلى جانب اللحوم الطازجة، لافتاً إلى أن اللحوم في السويداء آمنة ولم تقع أي مخالفة عن وجود لحوم فاسدة والمخالفات جميعها تعلقت بالناظفة وبيع بسعر زائد على تسعيرة التموين غير المدروسة.

فادي بك الشريف

أكد مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي أن زيادة الرواتب لم تؤد إلى أية زيادة في التكاليف التشغيلية لمختلف المنشآت، موضحاً أن التكاليف ما قبل زيادة الرواتب واضحة، وتتخص في أسعار الوقود والمحروقات والكهرباء التي بقيت كما هي عليه ولم تتغير مطلقاً بعد زيادة الرواتب.

وقال البلخي: لن نسمح لأي منشأة بتغيير أسعارها تبعاً لزيادة الرواتب، علماً أن المنشأة تعتمد على كلفة المواد الأولية وكلف التشغيل، ولا مبرر لأي زيادة من أي منشأة، مؤكداً أن التلاعب في الأسعار من أي منشأة سياحية مرفوض وخاصة في ظل زيادة الرواتب الجديدة، ولا سيما أن الزيادة جاءت لتحسين المستوى المعيشي للمواطن، لكن إذا كان هناك نية سيئة عند المتلاعبين فهو أمر غير مقبول وسيتم التعامل معها بحزم، مضيفاً: لن نسمح بالتلاعب بالأسعار.

وبين مدير الجودة والرقابة السياحية أنه سيتم تكثيف للرقابة على مختلف المنشآت لعدم استغلال زيادة الرواتب، موضحاً أن الجولات الخاصة بالمنشآت تركز على جودة الخدمات والشروط الصحية والإعلان عن الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة، مضيفاً أنه سيتم خلال هذه الفترة التركيز على موضوع الإعلان على الأسعار بشكل واضح ما يسمح بتغطية أكبر عدد ممكن من المنشآت، بما فيه الاستعداد لتلقي الشكاوى بهدف رصد أي زيادات غير مبررة للأسعار.

هذا واستبعدت وزارة السياحة إجراء أي تعديل على أسعار المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم خلال الفترة الحالية، وبحسب البلخي، فإنه يتم العمل ضمن سقف أسعار بدلات خدمات المنشآت السياحية المعمول فيها حالياً دون أي تعديل يذكر على الأسعار، وقال: إن المنشآت تتنافس فيما بينها، ومؤشرات الأسعار عبارة عن سقف، والأمز متاح للمستهلك في



إغلاق ١٢٥ منشأة سياحية وعدد المخالفات تجاوز ٩٣٥ منذ بداية ٢٠١٩

المطوب مع الالتزام بالشروط والتعليمات الصحية، وما يتعلق بالمواد الغذائية والصلاحيات المطلوبة، بما فيه التركيز على نظافة المنشآت والماء و الأسعار وجودة الخدمات تاهيك عن مراقبة مراحل تحضير الطعام ورصد مختلف مواقع العمل السياحي، مضيفاً: في حال تكرر مخالفة عدم الإعلان عن الأسعار يتم إغلاق المنشأة.

وتوجه البلخي بالتنسيق مع الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي على إجراء الدورات التدريبية، تكون إلزامية في بعض الأحيان في حال عدم توافر مستوى الجودة اللائق وتقديم الخدمات التي تتناسب مع مستوى المنشأة وتصنيفها، ذاكراً أن استخدام التقانات الحديثة في الكشف على المنشآت السياحية هو عملية مستمرة، مع فحص بيئة تحضير الطعام والزيتون.

اختيار السعر الأنسب لدى أي منشأة، وعن عمل المراقبين بين البلخي أن دمشق التي تضم أكثر المنشآت السياحية نجد أن معدل مسح المنشآت يكون في غضون شهرين، ويصار إلى إجراء أكثر من جولة فيما يخص المنشآت التي تمت مخالفتها، وأوضح البلخي أن هناك طيفاً واسعاً من المنشآت التي تقدم خدمات سياحية اعتباراً من النجمة حتى خمسة نجوم، علماً أن التنافس يكون بجودة الخدمة وتقديم السعر المنخفض، بحيث تم تحديد سقف للأسعار ليصار إلى تحقيق المنافسة.

وقال مدير الجودة والرقابة السياحية: حالياً عن تقاوت الأسعار بين منشأة وأخرى يعود إلى مستوى تصنيفها، والمادة المقدمة ومكونات الوجبة، وقد تكون طبيعة المنطقة كعامل من العوامل. ولفت البلخي إلى ضبط أكثر من ٩٣٥ مخالفة في مختلف

..وفي حمص أكثر من ١٠٠ مخالفة نصفها يتعلق بارتفاع الأسعار

حمص - نبال إبراهيم

ارتفعت أسعار معظم المواد التموينية والسلع الاستهلاكية والخضراوات والفواكه بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٥٠ بالمئة تقريباً في أسواق حمص وريفها، وذلك منذ يوم الخميس الفائت بعد ارتفاع سعر صرف الدولار من جهة وصعود مرسوم زيادة الرواتب من جهة أخرى، وذلك على الرغم من توافر جميع المواد والخضراوات في الأسواق وعدم وجود شح في البضائع أو المواد المعروضة للبيع.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رامي اليوسف أكد لـ«الوطن» أن المديرية شددت مراقبتها على الأسواق وعملت على تكثيف دورياتها الجواله الرقابية على مختلف الأسواق والفعاليات التجارية منذ صدور مرسوم زيادة الأسعار لمنع استغلال هذه الزيادة من قبل ضعاف النفوس وأصحاب الفعاليات التجارية وعدم العبث بقوت المواطن من خلال رفع أسعار المواد أو السلع المطروحة بالأسواق بلا مبرر، مؤكداً أن المديرية بكامل كوادرها وسُجَّها التموينية السبع في حالة استغلال كامل لقمع أية مخالفة.

وأشار إلى أنه تم تقسيم المدينة إلى ٤ قطاعات، منوهاً بتوزيع نحو ٧ إلى ٨ مراقبين على كل قطاع مسؤولين عن مجموعة من المحال والفعاليات التجارية في الأسواق، كما تم فرز ٣ دوريات تموينية ثابتة مع سيارات لتلقي ومعالجة الشكاوى التي تردها من المواطنين في تلك المحاور على الفور.

وبيّن اليوسف أنه إذا كان سابقاً في دوريات حماية المستهلك يتم التركيز على جودة المواد والتدقيق على مدى توافرها ومدى صلاحيتها، فإن مراقبة الأسعار وعدم رفعها باتت من أولى أولويات عناصر الرقابة. وكشف أن عناصر حماية المستهلك نظمت خلال اليومين الفائتين ما يزيد عن ١٠٠ ضبط تمويني ٥٠ بالمئة منها ضبوط تتعلق بارتفاع الأسعار والبيع بسعر زائد وبعضها الآخر يتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار وضبط مواد منتهية الصلاحية وعدم وجود قوائم وغيرها، كما أغلقت المديرية نحو ٢٥ محلاً وفعالية تجارية نتيجة لمخالفاتها، وتلقت أكثر من ٥٠ شكوى هاتفية و٣ خطية تمت معالجة معظمها ومتابعة الباقي منها خلال الساعات القادمة.

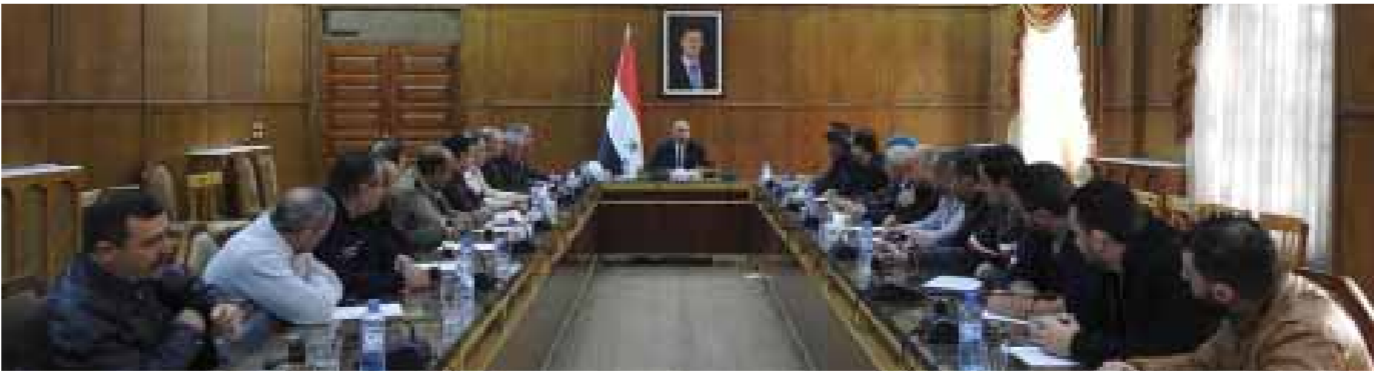
الموظفين والمتقاعدين وحمايتهم من الاستغلال والابتزاز الذي قد يتعرضون له وسائر المواطنين من أي بائع أو متاجر.

وأهاب الحاج بالمواطنين التعاون مع دوريات الرقابة التموينية بحماة والمناطق، وعدم الخلج من الشكاوى عندما يتعرضون لأي محاولة غش أو فرض أسعار زائدة عليهم، مضيفاً: فالتاجر أو البائع لا يخلج منهم عندما يغشهم أو يبيعهم ما يحتاجونه من مواد بأسعار زائدة، فلماذا يخلجون لهم منه، وإذا لم تتعاون رقابة تموينية ومواطنون فلن نستطيع ضبط الغشاشين والمتحريين والمتلاعبين بالأسعار الضبط الذي يجعلهم يمتنعون عن سوء أفعالهم.

١٠٠ ضبط و ٨ إغلاقات حصاد تموين حماة بعد زيادة الرواتب!

محافظ حماة: أشد العقوبات لمن يستغل المواطنين ويتلاعب بالأسعار التموين للمواطنين: لا تخجلوا من الشكاوى

حماة- محمد أحمد خبازي



ببوره رئيس مجلس مدينة حماة عدنان طيار أبدى التزامه بالتعليمات مؤكداً أنه ستتم محاسبة أي مخالف مهما يكن نوع المخالفة التي يرتكبها سواء أكانت مخالفة بناء أو مخالفة صحية، وعدم التهاون مع أي جهة ولن تتم الموافقة على منح أي رخصة معمل من دون تحقيق الشروط القانونية والصحية. من جانبه أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا بدء دوريات الرقابة التموينية بعملها وجولاتها الرقابية المكثفة ووضع برنامج مناورات ومبادلات بين المناطق في المحافظة مؤكداً أنه تم تنظيم ضبوط وإنذار وإغلاق محال تجارية مخالفة.

وبيّن كوسا لـ«الوطن» أن عدد الضبوط التي نظمتها

الدوريات في حملتها الرقابية الشديدة على المحال التجارية، بلغ حتى ساعة إعداد هذه المادة ١٠٠ ضبط بحق المخالفين والمتلاعبين بالأسعار لتقويت فرحة زيادة الرواتب على الموظفين والمتقاعدين، مضيفاً: كما تم إغلاق ٨ محال تجارية لتقاضي أصحابها أسعاراً زائدة وإعلانهم عن مواهم بسعر زائد أيضاً، إضافة إلى إنذار ١٠ محال بإغلاق، ليصار إلى إغلاقها بعد تفرغها من المواد التي تتعرض للتلف.

في السياق أوضح رئيس دائرة حماية المستهلك بحماة نعمان الحاج أن دوريات الرقابة التموينية فرصت وجودها بالأسواق المحلية، وتعمل جاهدة لتنفيذ توجيهات الوزارة للحفاظ على مكسب زيادة الرواتب

ترأس محافظ حماة محمد الحزوري صباح أمس اجتماعاً لمديري فروع الأسرة التموينية ومجلس مدينة حماة لبحث ضوابط الحد من ارتفاع الأسعار ومنع الغش والاحتكار واستنزاف زيادة الرواتب والأجور للعاملين بالدولة والمتقاعدين، وتكثيف الرقابة الصحية على المنشآت الصناعية والمحال التجارية، ومنع وقوع أي مخالفة وفرض أشد العقوبات بحق المخالفين.

وأكد المحافظ ضرورة العمل بروح الفريق الواحد لمكافحة الفساد وعدم السماح لأحد باستغلال المواطن ولا سيما بعد مرسومي زيادة الرواتب موضحاً أن المحافظة ستقدم كل الدعم والمؤازرة للتصدي لأي مخالفة، وبالوقت نفسه لن تتهاون في محاسبة المخصرين بمعلمهم.

ودعا المحافظ إلى تكثيف الجولات الرقابية لدوريات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتشديد الرقابة على الأسواق منعاً لبعض التجار والبايعه من استغلال زيادة الرواتب ورفع أسعار السلع والبضائع مندداً على ضرورة التحقق من التقيد بالأسعار المحددة والتزامهم بالأسس والقرارات الناظمة للأسعار الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعلى عدم التهاون في قمع أي مخالفة، ومضاعفة عمل الرقابة الصحية والناظفة على المعامل والمنشآت.